

## "أى نموذج تنموى لمصر؟"

● يعتبر عام 2014 مفصلياً فى تاريخ الثورة المصرية حيث سنشكّل السياسات الاقتصادية لنهج التنمية فى الفترة المقبلة - بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية - العامل الحاسم فى تحقيق أهداف الثورة والاستقرار المنشود ، وتتعدد فى هذا الصدد الدروس المستفادة من النماذج التنموية التى شاهدها العالم ، فعلى سبيل المثال حقق النموذج الالمانى لاقتصاد السوق الاجتماعى بعد الحرب العالمية الثانية- والذى نشأ على أنقاض نظام سياسى شمولى واقتصاد أوامر- نجاحاً باهراً ، فلقد رفض "ايرهارد" وزير الاقتصاد حينئذ نصائح الحلفاء المحتلين لالمانيا الغربية باتباع سياسات تحررية ، وعلى النقيض شيد النموذج على أساس التوازن والتوافق بين قوى المجتمع وأرسى نمطاً للمشاركة بين العاملين وأصحاب العمل يعتبر فريداً فى الديمقراطيات الغربية ؛ وجاء النمو الاقتصادى فى اليابان بعد الحرب مدفوعاً بتدخل حكومى فى المجالات الحيوية للاقتصاد وبقيود لدرأ التدخل الاجنبى فى السوق الداخلى ، وعلى نفس الوتيرة وبدرجات مختلفة سارت النمور الاسيوية ؛ واعتمد النموذج الصينى ايضاً على التدخل الاستراتيجى للحكومة التى أعطت الأولوية للاصلاح الاقتصادى على أية إصلاحات سياسية ؛ ولقد تعثر النموذج السويدى اقتصادياً وسياسياً فى عام 1991 ولم يتمكن من الاستمرار فى تقديم خدمات الرفاهة الاجتماعية التى اشتهر بها نظراً لتكلفتها الباهظة على موازنة الدولة فى بلد هى من أغنى دول العالم ؛ واما نموذج "العلاج بالصدمة" الذى أتبع فى بولندا ومبادئ "توافق واشنطن" للاصلاح الاقتصادى التى تبناها البنك الدولى وصندوق النقد التى طبقت فى روسيا ودول شرق اوروبا بعد انهيار النظام الشيوعى فلقد جاءت نتائجها كارثية - كما هو معلوم- على الاقتصاد والمجتمع معاً!

● وجميع هذه النماذج بمعطياتها المختلفة يصعب تكرارها فى مصر فى ظل ظروف داخلية وخارجية محيطية مختلفة وكما ان الاعتقاد بوجود نموذج أمثل هو فى حد ذاته خاطئ لكونه يتجاهل الخصائص الفريدة لكل حالة علاوة على عدم توافر شكل نمطى واحد لمؤسسات وآليات السوق ولعل النماذج التنموية لدول الشرق الاسيوى التى تفوقت على النماذج الغربية لخير دليل ، إلا ان هناك استنتاج مهم من التجارب التنموية المختلفة حول العالم وهو أن آليات ومؤسسات السوق غير المقيدة تقوض بصفة عامة الاستقرار

الاجتماعى والسياسى لأنها تفرض على الناس مستويات عالية من عدم الأمان بالإضافة الى ان السياسات النيوليبرالية تؤدي الى انتشار عوامل المخاطر عند الطبقات الوسطى والتي كانت فى فترات تاريخية سابقة من نصيب حياة محدودى الدخل فقط ، ولم تنجو الدول المتقدمة صناعياً من هذه الظاهرة نتيجة المستويات العالية من البطالة الممتدة وخاصة بين الشباب ؛ ولا شك ان آليات السوق ذات فائدة ولكنها ليست عقيدة سماوية وبالتالي تختلف النماذج التنموية عن بعضها فى مدى اتساع وعمق الحريات المسموح بها فى السوق ، فحرية المستهلك على الاختيار على سبيل المثال - والتي تتغنى بها الشركات متعددة الجنسيات- هى مهمة ولكن لا يمكن ان تشكل أساساً لأجندة السياسة العامة ، فالخطر الحقيقى فى فكر اليمين الاقتصادى يكمن فى عدم إدراكه أن آليات السوق ومؤسساته لا تكون مستقرة إلا اذا أمدجت فى خصائص تاريخ وثقافة وظروف الذين تخدمهم.

● وعلى هذا الاساس وعند تصميم النموذج التنموى لمصر الثورة يلزم مراعاة المبادئ التالية: (1) آليات السوق ليست أشكالاً تتولد تلقائياً بل تؤسس بواسطة التدخل السياسى ، (2) تكتسب آليات السوق شرعيتها من خلال خدمتها للصالح العام لا لفئة بعينها ، (3) تستكمل آليات السوق بمؤسسات أخرى للرفاهة الاجتماعية وبسياسات للاقتصاد الكلى فى مجال التشغيل والاسعار ، (4) القبول الشعبى للنموذج التنموى يتحقق نتيجة مراعاة التقاليد الثقافية والاجتماعية المحلية ؛ ومرة اخرى ليس المقصود من ذلك الاقلال من شان آليات السوق فى الحياة الاقتصادية ولكن القصد أن تُوجه وتُسخر هذه الآليات فى إطار من ضوابط السياسة العامة بهدف خدمة إحتياجات الانسان المصرى ؛ وكما أنه لايجب عند بناء الداخل نسيان الخارج وتأثيره على مسار التنمية فى مصر بل ان نجاح التنمية فى الداخل مرهون بقدرة التحرك على الساحة الاقتصادية الدولية حيث يضع الخلل فى النظام التجارى الدولى ضغوطاً شديدة على الفئات العاملة فى البلاد النامية والمتقدمة على السواء ، بالإضافة الى إن آليات السوق الحرة على مستوى العالم تؤدي الى تآكل الهوية الثقافية للشعوب لصالح ثقافة الاستهلاك والى اشتعال الصراع الطبقي فى دول العالم ، فاتفاقيات التجارة العالمية التى وضعت لصالح الشركات الدولية الكبرى والرأسمالية الكوكبية هى رويشة للنزاع الاجتماعى وعدم الاستقرار السياسى على نطاق

عالمى ، وعلى مصر ان تعمل مع شركائها فى الدول النامية وخاصة الهند والبرازيل  
لوضع شروط عادلة للتجارة الدولية.

**شريف دلاور**